

دور العوامل الموقعية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية.

أ. يوسفات علي(*)

أ.د. بلمقدم مصطفى(**)

ملخص:

تعد العوامل الموقعية أحد تجليات تمازج عدة علوم كاقتمادات المواقع، والاقتصاد الصناعي، والاقتصاد الدولي، التخطيط الإقليمي، والنظرية الموقعية، واقتصاد المعرفة، وغيرها، فالعوامل الموقعية هي نظام متكامل يعالج عدة مشاكلات تنموية دفعة واحدة، فعلى مستوى الانتاجي المحلي (الصناعي - الخدماتي) فهو يوفر بيئة الأعمال المثلى لانطلاق وازدهار المؤسسات الوطنية سواء العمومية أو الخاصة، أما على المستوى الدولي تهيئة البيئة الأعمال المثلى للأعمال ما يصطلح عليه بـ Offshore و Outsourcing والتي ازدهار منذ تسعينيات القرن العشرين حيث تسعى العديد من الشركات العالمية بتغيير مراكزها الانتاجية والإدارية والبحثية نحو الدول النامية، حيث تختار هذه الدول على حسب عواملها الموقعية، ولذا جاء هذا البحث للوقوف على ماهية العوامل الموقعية، وكذا تقديم نماذج دولية لاستفادة منها في بناء عوامل موقعية وطنية تساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

Abstract:

Locational factors are one of several manifestations of blending science some sites, and industrial economy and the international economy, regional planning, and the theoretical site, and the knowledge economy, and other factors is the site of an integrated system addresses several developmental problems at once, at the level of domestic production (industrial – Services) It provides the ideal business environment for launching and prosperity of national institutions, whether public or private, either at the international level to create the best business environment for the work.

It is so Offshore, Outsourcing, and the prosperity of the twentieth century since the Nineties where many companies seeking

(*) – أستاذ مساعد بقسم التجارة-جامعة أدرار (الجزائر)

(**) – أستاذ التعليم العالي، جامعة تلمسان.

to change its global production and administrative and research in developing countries, where these States to choose as locational factors, therefore, this research was to determine what factors in situ, and as well as providing models for international use in building and site factors contribute to national development and overall development.

مقدمة:

في ظل اقتصاد العولمة بزر الدور الكبير لمكنيزمات العولمة في تحقيق التنمية، والقائمة على حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال، والسلع والخدمات حول العالم، خصوصاً ما فندته اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)، والتي تحظر الدعم المقدم للشركات المحلية، وتشديد على احترام حقوق الملكية الفكرية، مما يعني أن الدول العالم الثالث التي لم تحقق تنمية لقطاعاتها الإنتاجية ومؤسساتها المحلية في الماضي، لن تحققها في ظل هذه الاتفاقية، إلا إذا انتهجت سياسات تهدف إلى الاستفادة من الشركات العالمية، التي تمتلك خبرات الإدارية والدراية التقنية (Know-how) ورؤوس الأموال وحقوق الملكية الفكرية وغيرها، واستقطابها لاستثمار المباشر، أو قيام بمشاريع مشتركة، أو تعاقد من الباطن معها، أو غير من أشكال الاستثمار، كما أن هذه الدول تستطيع تهيئة البيئة والظروف الملائمة لقيام قطاع خاص وطني، ولا يتسنى ذلك إلا من ذلك تهيئة الظروف والامكانات والبيئة الملائمة لجذبها، والتي يصطلح عليها بـ "العوامل الموقعية"، يمكن معالجة هذا من خلال الإشكالية التالية: ما هي العوامل الموقعية، وما هو الدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية المستدامة؟

و سنحاول معالجة هذا البحث من خلال ثلاثة محاور أساسية وهي:

أولاً: مفاهيم حول العوامل الموقعية.

ثانياً: العوامل الموقعية والاستثمار الأجنبي.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية المستدامة.

أولاً: مفاهيم حول العوامل الموقعية:

I - اقتصاديات المواقع:

إن مفهوم الموقع تعد مفهومه الضيق الموقع الجغرافي، إذ أضحي هذا الأخير من العوامل الثانوية، رغم أن الموقع قد يكون مدينة، أو إقليم من أقاليم، أو دول من الدول، توفر فيها شروط والعوامل استثنائية تسمح بقيام بيئة مثلى للأعمال، تستقطب قطاع الأعمال المحلية أو الدولي، ويمكن التحكم في نوعية العوامل الموقعية، من أجل قطاع أو تخصص انتاجي معين، مما يؤدي إلى تكون تجمعات انتاجية، تخلق تكاملات رأسية وافقية يؤدي في النهاية إلى تحقيق وتحسين المزايا الموقعية.

هناك فرق بين موقع الجغرافي وموقع الأعمال، ففي الماضي غلبت الصناعة واستثمار في المنتجات الطبيعية على أنشطة البلاد، وشكل الموقع الجغرافي عائقاً، ولكن في زمن الاقتصاد العالمي، قلت أهمية الموقع الجغرافي، أتضح أن أعظم فائدة تملكها البلاد كانت نظرتها حول كيفية التوافق مع حقائق اقتصاد القرن الواحد والعشرين الدائم التغيير¹.

1 - تعريف نظرية الموقع (Location Theory):

هي نظرية تحاول تفسير قرارات المؤسسات حول الموقع الذي تختاره للقيام بأعمالها، وأنماط التوسع في المواقع الصناعية والزراعية التي تترتب على هذه القرارات في مجموعها حيث يظهر ما يسمى بالتوطن الصناعي أو التوطن الزراعي، والهدف من هذا التحليل النظري التوصل إلى وضع أسس نظرية يمكن بإرشادها تنظيم التوطن أي تجهيز موقع معين بما يلزمه من تسهيلات مختلفة بحيث تكون المؤسسات في هذا الموقع ما يسمى بالتجمعات (التكتلات)

¹ - كينيشي أوهمي، "الاقتصاد العالمي- المرحلة التالية"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006، ص34

الصناعية التي قد تصل إلى درجة من التكامل الذي يساعد على تحقيق الكثير من الوفورات الخارجية¹.

هذا يعني أن العوامل الموقعية هي أي عامل من شأنه المساهمة في اتخاذ القرار الخاصة بتوطين صناعة، واستثمار منشأة أو مؤسسة في ولاية أو إقليم أو أي بلد في العالم، وتختلف العوامل الموقعية باختلاف احتياجات المؤسسات مثل البنية التحتية الحديثة، اليد العاملة ومستوى تعليمها وأجورها، وأسواق المواد الأولية، والأسواق الاستهلاكية، الهيكل التنظيمي والمصرفي، تكاليف النقل والإمداد، وغيرها من العوامل المؤثرة.

2- التوطن الصناعي (Industrial Location):

ينصرف مفهوم التوطن الصناعي إلى دراسة وتحليل الأسباب والعوامل التي تحدد الموقع الأمثل للمنشأة الصناعي، ويمثل التوطن الصناعي فرعاً مستقلاً من فروع الاقتصاد والذي يتقارب ويتقاطع مع علم الجغرافية، وتتأتى أهمية دراسة اقتصاديات التوطن الصناعي من حقيقة الارتباط الوثيق بين قرار اختيار موقع المشروع وبين إمكانيات نجاحه، بالإضافة إلى المخاطر التي تنجم عن توطين المشروعات في الأماكن غير المناسبة اقتصادياً واجتماعياً والتي تمثل تبذيراً وهدراً للموارد الاقتصادية، وكذلك تلويثاً للبيئة بما في ذلك مضار على الصحة ورفاهية المجتمع².

II - أبرز النظريات الموقعية الكلاسيكية:

تعود أولى النظريات الموقعية إلى القرن 19 م، فهي سايرت البشر في انتقالهم من الاقتصاديات الزراعية إلى الاقتصاديات الصناعية إلى

- عبد العزيز فهمي هيكل، "موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986، ص 511

² - مدحت القريشي، "الاقتصاد الصناعي"، دار وائل للنشر، ط2، عمان الاردن، 2000، ص 67

الاقتصاديات ما بعد الصناعة أو ما تعرف باقتصاديات القائمة على المعرفة،
ومن أهمها:

1- نظرية الموقع ذي كلفة دنيا:

و تعد أولى النظريات الموقعية، وتدور النظرية حول تصور الأنماط الزراعية التي يمكن ممارستها في السوق المحلي ولقد تم وضع هذه النظرية من قبل الاقتصادي الألماني فون تونن (Von Thununn) [عام 1826] بعد تجربة طويلة اكتسبها في إدارة مزرعته في ألمانيا، وقد جمع معظم الحقائق الخاصة بنظريته عن توطن الإنتاج الزراعي بتجربته العملية وشملت التكاليف المفصلة والمحسوبة على الولاية، ومن أهداف النظرية¹:

- 1- توضيح اثر الموقع الزراعي بالنسبة للسوق
- 2- إدخال عوامل جديدة لتفسير التباين في الانتاج الزراعي وكثافته
- 3- إبراز كيف ولماذا تختلف الاستخدامات الزراعية بالتباعد عن السوق وله في هذا نموذجان:

أولاً: انخفاض كثافة إنتاج محصول معين بالتباعد من السوق إذ تعبر كثافة الإنتاج عن كمية المدخلات في عملية الإنتاج للوحدة المساحية للأرض، ثانياً: اختلاف نمط استخدام الأرض الزراعي باختلاف التباعد من السوق (المركز العمراني).

2- نظرية قطب النمو (Growth Pole Theory):

كان المفكر الاقتصادي الفرنسي بيروكس (F.Perroux) قد حدد مقولة نظرية، أصبحت هي المنطلق الفكري الذي صممت على أساسه نظرية أقطاب النمو، وكانت مقولة هذا المفكر الفرنسي تنص على أنه يعتقد بأن النمو لا يمكن أن تظهر في كل في منطقة معينة واحدة وبشكل مفاجئ، وإنما يظهر

¹..... " نظرية الموقع الزراعي"، شبكة التخطيط العمراني، على المسار:
www.araburban.net/files/nazareyet-elmawke3-elzera3y.doc

عبر عدد من القنوات المختلفة في تأثيراتها على الحالة الاقتصادية في تلك المنطقة، أما المفكر الاقتصادي الفرنسي بودفل (J.Boudeville) فإنه يعتقد بأن قطب النمو الإقليمي عبارة عن عدد من الصناعات المتناسقة التي توزيعها في منطقة حضرية حيث تحقق نموًا مطردًا في النشاطات الاقتصادية على مستوى الأنظمة التي تقع ضمن دوائر تأثير تلك الصناعات¹.

إن درجة عالية من التشابه بين نظرية أقطاب النمو من حيث مضمونها الأساسي وبين نظرية مراكز النمو في نظرية المواقع المركزية، ولكن هناك بعض الاختلافات في المضامين من حيث²:

- 1- المجال الاقتصادي (Economic Space).
- 2- الموقع المكاني (Spatial Location).
- 3- نمط المجال الاقتصادي (Typology of Economic Space).
- 4- القوة الاقتصادية المحركة (Dynamic Economic Force).
- 5- البعد الجغرافي (Geographical Dimension).

3- النظرية الموقعية عند ألفريد فيبر، نظرية موقع الصناعات (Theory of the Location of Industries):

تعود ظهور هذه النظرية الموقعية لاختيار موقع الصناعة أو الأعمال لعام 1909، مع الاقتصادي ألفريد فيبر (Alfred Weber)، هذه النظرية التي أعيد إحيائها في عصر العولمة، وهي نظرية قائمة على تحديد نقطة موقع الصناعة، الذي يقلل من تكاليف النقل والعمل يتطلب تحليل ثلاثة عوامل³:
أ. النقطة المثلى للنقل استنادًا إلى تكاليف المسافة و "مؤشر المواد" - نسبة

¹ - سعدي السعدي، "التخطيط الإقليمي (نظرية، توجه، تطبيق)"، بيت الحكمة جامعة بغداد، مطابع التعليم العالي، الموصل، العراق، 1989، ص 183.

² - نفس المرجع، ص 183.

³ - David Fearon, "Alfred Weber: Theory of the Location of Industries, 1909", Center for Spatially Integrated Social Science, University of California, Santa Barbara, Retrieved from, (08/02/2008): <http://www.csiss.org/classics/content/51>.

الوزن منتجات وسيطة (المواد الخام) إلى المنتج النهائي.

ب. انحراف العمل، والذي يقصد به البحث عن مصادر اليد العاملة رخيصة

وهذا يبرر قطع المزيد من مسافات النقل للوصول إليها.

ج. التكتل وعدم تكتلات الصناعات ذات الصلة.

إن مسألة الموقع ذات الصلة بشكل متزايد اليوم بالأسواق العالمية،

والشركات متعددة الجنسيات، فقد تم التركيز بشكل كبير على آليات فبيرية أكبر

نموذج يمكنه تبرير النقل لمسافات بعيدة من أجل الحصول على اليد العاملة

الرخيصة والمواد الخام غير المستغلة، فعندما تستنفذ الموارد أو العمالة، يتم

الانتقال إلى بلدان أخرى أو مواقع أخرى.

4- النظرية الموقعية عند إدجار هوفر:

و حسب الاقتصادي إدجار هوفر (Edgar M. Hoover) صاحب

كتاب (The Location of Economic Activity) موقع النشاط الاقتصادي

1948، [ومسمى في نسخته العربية النظرية المكانية، في اختيار المكان

المناسب للنشاط الاقتصادي]، إن اختيار الموقع للنشاط الاقتصادي قائم على

تكاليف النقل، وتكاليف الإنتاج، والمنافسة على الأرض، وأسواق اليد العاملة

والاسس الاقتصادي للتكتل الصناعي¹:

4-1- نفقات النقل:

إن نفقات توزيع الإنتاج ونفقات الحصول على المواد اللازمة للإنتاج

هما من الأهمية بمكان (الموقع) بحيث تدعو المنتج إلى اختيار المكان (الموقع

) المناسب لإنتاجه أما بالقرب من الأسواق أو بالقرب من مصدر المواد

اللازمة، ويعد تخفيض نفقات النقل هي من الأسباب الهامة التي تدعو المنتج

¹ - إدجار هوفر، " النظرية المكانية، في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي "، ترجمة عزت عيسى غوراني، منشورات، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1974، ص21، ص55، بتصرف. ص68، ص84، بتصرف ص94.

إلى اختيار مكان إنتاجه بالقرب من مصدر المواد اللازمة للإنتاج أو بالقرب من سوق السلع المنتجة.

4-2- تكاليف الإنتاج:

نجد في كثير من الأحوال أن النفقات النقل لا تختلف بين مكان (موقع) وآخر بالقدر الذي تختلف فيه تكاليف الإنتاج بحيث تصبح تكاليف الإنتاج هذه المقرر الرئيسي للمكان، وهذا صحيح في المنشآت التي تستعمل مواد صغيرة الحجم ومرتفعة القيمة لإنتاج سلع صغيرة الحجم، وتدخل في تكاليف الإنتاج الأجور وفوائد القروض، والصيانة والاهتلاك، والضرائب وغيرها.

4-3- المنافسة على الأرض:

يمكن القول انه بإمكان المنتج تقدير الحد الأعلى للإيجار الذي يمكنه دفعه لأية قطعة أرض، وأنه كلما كان موقع الأرض أفضل كلما ارتفع " الحد الأعلى" للإيجار.

4-4- أسواق اليد العاملة:

تعد تكاليف الأيدي العاملة هي عامل موقعية هام لعدد من الصناعات، وهي تختلف باختلاف الأماكن، فقد يرضى العمال بأجور منخفضة عند تزايد الضغط السكاني وصعوبة الهجرة وتناقص في الوقت نفسه إمكانيات إيجاد عمل، وقد تكون تكاليف اليد العاملة منخفضة بالنسبة للوحدة من الإنتاج - رغم ارتفاع الأجور - إذا تم استعمال يد عاملة ذات قدرة عالية في الإنتاج.

4-5- الأسس الاقتصادية للتكتل الصناعي:

يتوافق النمط الموقعي للصناعات المختلفة في بعض الحالات بسبب وفورات النقل أو بسبب التكامل في استعمال العوامل الإنتاجية، وتؤدي وفورات التركيز في المدن إلى زيادة هذا التوافق، أما المتطلبات المختلفة لاستعمال

الأرض ومزاياها الذاتية فتؤثر على نمط التكوين الداخلي للمدن، فنجد أن الصناعة الثقيلة تتركز على طول طرق النقل الهامة في المدن، كما تتركز بالقرب منها النشاطات التجارية المختلفة، أما المنشآت التي تخدم السكان مباشرة فتقع على خطوط النقل الداخلية.

III- أبرز النظريات والدراسات الحديثة لاختيار مواقع النشاط الاقتصادي:

تركز هذه النظريات الحديثة على فكرة التدويل (Internationalisation) الصناعات عالميا من خلال قرارات شركات متعددة الجنسيات، التي تسعى لتفضيل دول على دول أخرى بسبب ما تقدمه هذه الأخيرة من عوامل موقعية جذابة.

إن تحليل الدوافع الكامنة وراء قيام الشركات العالمية بالاستثمار الأجنبي يمكن تفسيرها من منظور تكاليفي، فالشركة سوف تختار المواقع (أي الدول) التي تتميز بانخفاض تكاليف الإنتاج، كما أن قرارات التدويل كما يرى دننج (Dunning, 1991) تحكمها عوامل موقعية تتداخل وترتبط ببعضها البعض الآخر¹.

وكان من أبرز إنجازات هذا الاقتصادي، وهو اقتراحه لما يسمى بالنموذج الانتقائي (Eclectic Paradigm)، والذي جعل من أهم مكوناته العوامل الموقعية، كأساس لاتخاذ القرار بالاستثمار المباشر في أي دولة، أو منطقة، حيث يفترض النموذج توفر ثلاث مستويات كإطار للشركة التي يتعين عليها اتباعه، عند تحديد ما إذا كان يعود بالفائدة عليها مواصلة الاستثمار الأجنبي المباشر، أو لا، فمن أجل نجاح الاستثمار المباشر في بلد أجنبي وفق النموذج، يجب توفر المزايا التالية وهي²:

- عبد السلام أبو قحف، " إدارة الأعمال الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 511¹.

²- Eclectic Paradigm, Retrieved Form:
<http://www.investopedia.com/terms/e/eclecticparadigm.asp>

1. مزايا محددة للمنتج أو للشركة، مثل الميزة النسبية.
2. مزايا محددة للموقع، فيها تستمد الشركة فائدة أكبر من خلال الاستثمار في الخارج.
3. السوق الداخلي، بمعنى أن من الأفضل لشركة أجنبية لاستغلال الفرصة نفسها، وليس من خلال اتفاق مع شركة أخرى.

نظرية التجارة الدولية (International Trade Theory) تشكل دعائم النموذج الانتقائي (the eclectic paradigm's) الشارح لمزايا الموقعية، أو أين يقوم النشاط الاقتصادي، هذا المزايا من المفترض أن تحدد المنطقة الجغرافية وعادة الدولة، أو البيئة لطبيعة النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة، فالمزايا المحددة للموقع قد تكون طبيعية أو نتيجة للموارد جديدة تشمل أشياء مثل النظم الاقتصادية، عامل الأسعار وتكلفة (العمل، والمواد الخام) وحوافز الاستثمار.

فإن النموذج الانتقائي لـ "Dunning" إلقاء الضوء على دور تلعبه عوامل الموقعية سواء بوصفها عوامل جذب لاستثمار الأجنبي المباشر (إلى بلد المقصد) أو عوامل الدفع (أي من بلد المنشأ) عندما تقرر المؤسسات المتعددة الجنسيات لتوسع خارج الحدود الوطنية¹.

كما هناك العديد من الدراسات عن دور العوامل الموقعية، فطبقا لدراسات كوبرن (Kobrin, 1976) وماكيلايتون وآخرون (Maclayton, et al., 1980) فإن جاذبية الدولة المضيفة كموقع للاستثمار تتكون من عدة عناصر يمكن تصنيفها كآلاتي²:

1- الموارد الطبيعية، ونوعية عنصر العمل، وحجم السوق أو جاذبية.

¹ - Yadong Luo, "Entry and Cooperative Strategies in International Business Expansion", Greenwood Publishing Group, USA, 1999, P108.

² - عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، 2002، مرجع سبق ذكره، ص511.

2- العوامل السياسية والاقتصادية والقانونية والبنية الأساسية ومدى ملائمتها.
و في ضوء إسهامات ونتائج دراسات ينج وزملاؤه (Yong, et al., 1989)، وأجروال وراماسوامي (Agarwal & Ramaswami) وغيرهم فإن العوامل الموقعية المؤثرة على قرار الشركة العالمية للاستثمار خارج حدود الدولة الأم تتمثل في¹:

- 1- حجم السوق.
 - 2- معدل النمو الاقتصادي.
 - 3- المواد الخام.
 - 4- توافر عنصر العمل.
 - 5- البيئة السياسية والقانونية.
 - 6- سياسات الحكومة.
 - 7- درجة المنافسة.
 - 8- الموقع الجغرافي ودرجة تميزه.
 - 9- تكاليف النقل.
 - 10- مشروعات البيئة الأساسية ومدى تقدمها.
- وقد أضافت دراسة كل من ناتوجلو وجلايستر (Tatoglu & Glistler, 1998) عوامل أخرى من بينها²:

- 1- الحوافز والامتيازات التي تقدمها حكومة الدولة المضيفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية (الاعفاء الضريبي، تنوع الحوافز ... ألخ).
- 2- مدى توافر مدخلات النشاط الإنتاجي ومستوى جودتها.
- 3- مدى قوة اتحادات العمال/ النقابات.

¹- نفس المرجع، ص 511.

²- نفس المرجع، ص 512.

4- المقدرة الشرائية للمستهلكين.

و في ضوء نفس الدراسة فقد أشارت النتائج إلى أن درجة تأثير العوامل الموقعية على قرار الاستثمار في دولة ما تختلف باختلاف شكل أو نموذج الاستثمار، أي هل مشروع الاستثمار يكون مملوكاً ملكية مشتركة (Joint Venture)، أم أنه سيكون مملوكاً كلية مطلقة (Wholly-owned)، وهل ستدخل الشركة هذا السوق عن طريق الاستحواذ Acquisition¹.

أما بالنسبة لدخول السوق الأجنبي من خلال الاستثمار غير المباشر أي عن طريق التصدير مثلاً، فقد أشارت نتائج دراسة راميشان وساوتر (Rasmaseshan & Soutar, 1996) إلى عدة عوامل موقعية تؤثر على اتخاذ الشركة المعنية لقرارات التصدير، ومن بين هذه العوامل²:

- 1- العوامل الثقافية والاجتماعية في السوق الأجنبي.
- 2- القدرة على تحديد والوصول إلى المستهلك المرتقب.
- 3- تكاليف النقل وتوافر وسائله ومدى الملائمة لطبيعة السلع المنقولة.

4- أسعار الصرف ومعدلات الفائدة.

5- إجراءات وقواعد/ قوانين التجارة والجمارك بالسوق المضيف.

ثانياً: العوامل الموقعية والاستثمار الأجنبي:

في ظل فشل العديد من برامج التنمية المحلية في خلق قاعدة صناعية قوية ومنافسة، تخلق مداخل حقيقية وفرص عمل جديدة، توجهت العديد من دول النامية وحتى المتقدمة إلى استراتيجيات جديدة تهدف من خلال إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، من خلال اللعب على العوامل الموقعية،

¹- نفس المرجع، ص 512.

²- نفس المرجع، ص 512.

وتقديم أفضلها على العالمية، كالبنية التحتية، وانخفاض كلفة الإنتاج ونوعيتها، سياسيات ضريبية مرنة، توافر المواد الأولية، اليد العاملة المؤهلة أو منخفضة التكلفة ... وغيرذلك.

I- تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

يعرف ريموند برنارد (RYMAND BERNARD) الاستثمار الأجنبي بأنه " وسيلة لتحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب في بلد آخر".¹

كما يعرفه برترون بلون (BERTRAND BELLON) بأن "الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة مستثمر يركز نشاطه في البلد الأصلي ويقبل بالنشاط في بلد آخر مضيف مع قيامه بالإشراف على المشروع، ويعتبر حق تسيير أو الإشراف على المشروع الفرق الذي يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير من أنواع الاستثمار الأجنبي".²

II- محرك الاستثمار الاجنبي المباشر:

حسب دننج (Duning,1993) إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر راجع إلى الجمود الدولي لبعض عوامل الإنتاج، مثل اليد العاملة والموارد الطبيعية، هذا الجمود يؤدي إلى الفروق موقعية المرتبطة بتكلفة عوامل الإنتاج، فالمستثمرون يختارون موقع الاستثمار وفقاً لربحية المتوقعة المرتبطة بكل

¹ - Rymand Bernard, " **Economie Financière Internationale** ", Edition PUF, Paris, France, 1971, P91.

² - Bernard Bellon,et Ridha Gouir, " **Investissements Directs Etrangers Développement Industriel Méditerranéen** ", France, Ed ECONOMICA, 1998, P3.

موقع، وربحية الاستثمار هي بدورها تأثر بمختلف العوامل الخاصة بكل بلد ونوعية دوافع الاستثمار فيه ¹.

فعلى سبيل المثال، فالمستثمرون الباحثون عن الأسواق سوف ينجذبون إلى البلد له سوق محلية الكبيرة وسريعة النمو، الباحثون عن الموارد سوف يبحثون عن بلد له وفرة في الموارد الطبيعية، والمستثمرين الباحثين عن الكفاءة سيختارون المواقع الأقرب جغرافياً من البلد الأم، والتقليل إلى أدنى حد من تكاليف النقل، وهكذا فإن موقع الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالميزة النسبية لبلد، والتي على الربحية المتوقعة للاستثمار ².

و تعتبر الشركات متعددة الجنسيات محرك العولمة، والتي تسهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير التقديرات الحديثة إلى أن عدد الشركات متعددة الجنسيات يناهز (65) ألف شركة، وقراءة 850 ألف شركة أجنبية منتسبة لها في شتى أرجاء المعمورة. وكانت الدول المتقدمة صناعياً موطناً لنحو 50 ألف شركة أي ما يناهز 77% من إجمالي الشركات متعددة الجنسية في العالم، أما بقية دول العالم فكانت موطناً لأكثر من 15 ألف شركة تمثل ما نسبته 13 % من تلك الشركات وكانت حصة الدول النامية 9246 شركة تركزت حوالي 65% منها في جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، و 28% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و 5% غرب آسيا، و 2% في أفريقيا ³، وقد ازدادت أهمية هذه الشركات إذ بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي (560) مليار دولار في عام 2003 ⁴، ويعتبر دننغ (Dunning)

¹ - Annie Zaven TORTIAN, " INTERNATIONAL INVESTMENT AGREEMENTS AND THEIR IMPACT ON FOREIGN DIRECT INVESTMENT: EVIDENCE FROM FOUR EMERGING CENTRAL EUROPEAN COUNTRIES ", Submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of DOCTOR IN ECONOMIC, U.F.R. DE SCIENCES ECONOMIQUES, UNIVERSITE PARIS I - PANTHEON - SORBONNE, 2007, P150.

² - Ibid, p150.

³ - أوكناد (UNCTAD)، تقرير الاستثمار في العالم، جنيف، سويسرا، 1999، ص 5.

⁴ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الإقليمي، نيويورك، 2005، ص 4.

الشركات متعددة الجنسيات مصدراً لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية، وذلك من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضيق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة¹.

و تعرف الشركات متعددة الجنسيات على أنها شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم أو دولة المقر، ولها أنشطة وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق فروع أو شركات تابعة كما يكون لها حصة كبيرة في القطاع الذي تمارس فيه نشاطها وتقوم بنشاط متكامل من الانتاج إلى التوزيع والتسويق. ويوجد لبعض الشركات متعددة الجنسية الضخمة فروع في أكثر من 40 أو 50 دولة، كما أن مجموعة صغيرة من هذه الشركات تسيطر على 20% من مبيعات القطاع الذي تمارس فيه نشاطها، كما يمكن أن تكون شركة مساهمة تتداول أسهماها في أسواق البورصة أو شركة خاصة².

كما يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات بأنها المؤسسات أو الشركات التي تملك أو تدير فروع (وحدات) داخل العديد من الدول وهذه الوحدات مرتبطة ماليا وقانونيا بالشركة الأم³، وهناك تعريف آخر لفرنون « Vernon » يوضح صورة الشركات المتعددة الجنسيات، وهو التعريف الأكثر شيوعا في هذا الإطار " المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر⁴.

III- أبرز العوامل الموقعية:

¹ - عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 29.
² - مصطفى كامل السعيد إبراهيم، "الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي"، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978، ص 12.
³ - نفس المرجع.
⁴ - عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل وجدى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 25.

إن العوامل الموقعية تتجاوز مفاهيم شائعة حول الاستثمار الأجنبي، كمحددات الاستثمار والمناخ الاستثماري، إذ هي تحوي كل هذه المفاهيم والمتغيرات، فهي أدوات استقطاب، وليست مؤشرات قياس، وتحدد العوامل الموقعية على أساس تخصص في صناعة أو قطاع معين، فالعوامل الموقعية بالنسبة بصناعات معينة، ليست بضرورة صالحة للصناعات أخرى، ولنأخذ مثال على ذلك أورده رئيس شركة بحوث السياسات الآسيوية، السيد بيتر بريمبل (Peter Brimble)، في ندوة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والباسيفيكي (UNCESAP)، حيث تحدث عن أهم العوامل الموقعية، لكل من الصين، اندونيسيا، وماليزيا، وتايلاندا، وفيتنام، في صناعة تعد الأهم في آسيا وهي الصناعات الالكترونية، وخدمة أصبح آسيا أهم مزويدي العالم بها وهي مراكز الاتصال (Call Centre)، والجدول (1) التالي يوضح ذلك:

الدول أهم العوامل الموقعية المتوفرة اللازمة للصناعات

الالكترونية

الصين	توافر المرافق؛ الاستقرار السياسية / الاجتماعية؛ الوصول إلى الأسواق العالمية، الوصول إلى الأسواق المحلية، تكاليف المرافق.
أندونيسيا	الوصول إلى الأسواق المحلية، توافر اليد العاملة، تكاليف اليد العاملة، توافر العقارات، البنية التحتية، النقل والإمداد.
ماليزيا	توافر وموثوقية المرافق، تكاليف اليد العاملة، توافر اليد العاملة ؛ البنية التحتية، الامداد، تكاليف العقارات ؛ تكاليف المرافق، الحوافز.
الفلبين	توافر اليد العاملة؛ الحوافز؛ لوائح العمل؛ البنية التحتية / الإمداد، الاستقرار السياسي / الاجتماعي.
تايلاندا	توافر اليد العاملة؛ تكاليف اليد العاملة ؛ الاستقرار السياسي/ الاجتماعي ؛ مهارات اليد العاملة ؛ البنية التحتية / الإمداد،

الوصول إلى الأسواق العالمية.

فيتنام مستوى التعليم، استقرار السياسي / الاجتماعي؛ الوصول إلى الأسواق المحلية، البنية التحتية / الإمداد، توافر اليد العاملة، لوائح العمل؛ مهارات اليد العاملة، الظروف المعيشية للعمال الوافدة.

الدول أهم العوامل الموقعية المتوفرة اللازمة للمراكز للاتصال (Call Centers)

الصين الاستقرار السياسي والاستقرار الاجتماعي وتوافر المنافع، الحوافز، مهارات اليد العاملة.

أندونيسيا الاستقرار السياسي، والاستقرار الاجتماعي، لوائح العمل، الحوافز، مهارات اليد العاملة، مستوى التعليم.

ماليزيا تكلفة العمالة، الاستقرار السياسي، مهارات اليد العاملة، توافر اليد العاملة، الاستقرار الاجتماعي.

الفلبين توافر اليد العاملة؛ موثوقية المرافق، تكاليف اليد العاملة، توافر المرافق، لوائح العمل.

تايلندا البنية التحتية / الإمداد، توافر اليد العاملة، الاستقرار الاجتماعي والسياسي؛ مهارات اليد العاملة ؛ مستوى التعليم.

فيتنام تكاليف اليد العاملة، مهارات اليد العاملة، توافر اليد العاملة، مستوى التعليم، لوائح العمل.

Source:

Peter Brimble, " **Module 2: Understanding Location and Site Selection: How Firms Make Location Decisions**", Training Workshop on Investment Promotion and Facilitation for Cambodia, **Trade and Investment Division (TID)**, UNESCAP , Phnom Penh, Cambodia, 21-24 October 2003.

ثالثاً: الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة:

حقق الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو في الستينات بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي، بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، واستمر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل التسعينات، وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1996 حوالي

350 مليار دولار بزيادة مقدارها 10% عن عام 1995¹، ليصل عام 2004 الى 612 مليار دولار².

فقد ذكر السير "بارثا داسجوبتا" (Sir Partha Dasgupta) [أستاذ في جامعة كامبرج، بريطانيا] لقد شهدت اقتصاديات كالصين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نمواً في كل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد والثروة للفرد، بل لقد نجحت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فيما هو أكثر من التعويض عن تضاؤل رأس المال الطبيعي من خلال العمل على تراكم أصول رأسمالية أخرى، أو بعبارة أخرى يبدو أن العالم الغني قد استمتع طيلة العقود الثلاثة الماضية بـ"التنمية المستدامة"، بينما كان النمو الذي شهده العالم الفقير (باستثناء الصين) غير قابل للدوام³.

I- تعريف التنمية المستدامة: تعرف بأنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع تعداده على أن يسلم إلى الذرية التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته⁴.

و لقد قام الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة المجتمعين بمقر جامعة الدول العربية بمدينة القاهرة بتاريخ 24 أكتوبر 2001، بإعداد خطاب عربي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والذي انعقد في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا 2-11 سبتمبر/ أيلول 2002م، ومسمى " الإعلان العربي عن التنمية المستدامة"، وكان من أبرز أهداف هذا

¹ - عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص 27 .

² - منظمة أوكتاد، على المسار:

³ - سير بارثا داسجوبتا (Partha.Dasgupta)، "ثروات الأمم المفقودة"، 2005، على المسار:

⁴ - نفس المرجع.
<http://www.project-syndicate.org/commentary/dasgupta1/Arabic>

الإعلان لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية هو¹ 1- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في الخطط والسياسات والبرامج القطاعية ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة.

2- تحديث التشريعات والقوانين، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف والمعارف التقليدية.

3- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات لتحقيق التكامل العربي وإرساء شراكه حقيقية بين القطاعين الخاص والحكومي.

II- دور الاستثمار الاجنبي في التنمية الاقتصادية المستدامة:

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة خاصة قد تلعب دوراً حيوياً في جهود التنمية الشاملة في الدول النامية إذا تمكنت هذه من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، ويمكن على سبيل المثال ذكر الآتي²:

دور العوامل الموقعية في تحقيق التنمية المستدامة في الدول النامية

1- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية التي تمثل محورياً أساسياً لأي برنامج تنموي في الدول النامية.

¹ - الإعلان العربي عن التنمية المستدامة 2001، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، على المسار: <http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/wssd/arab.html>

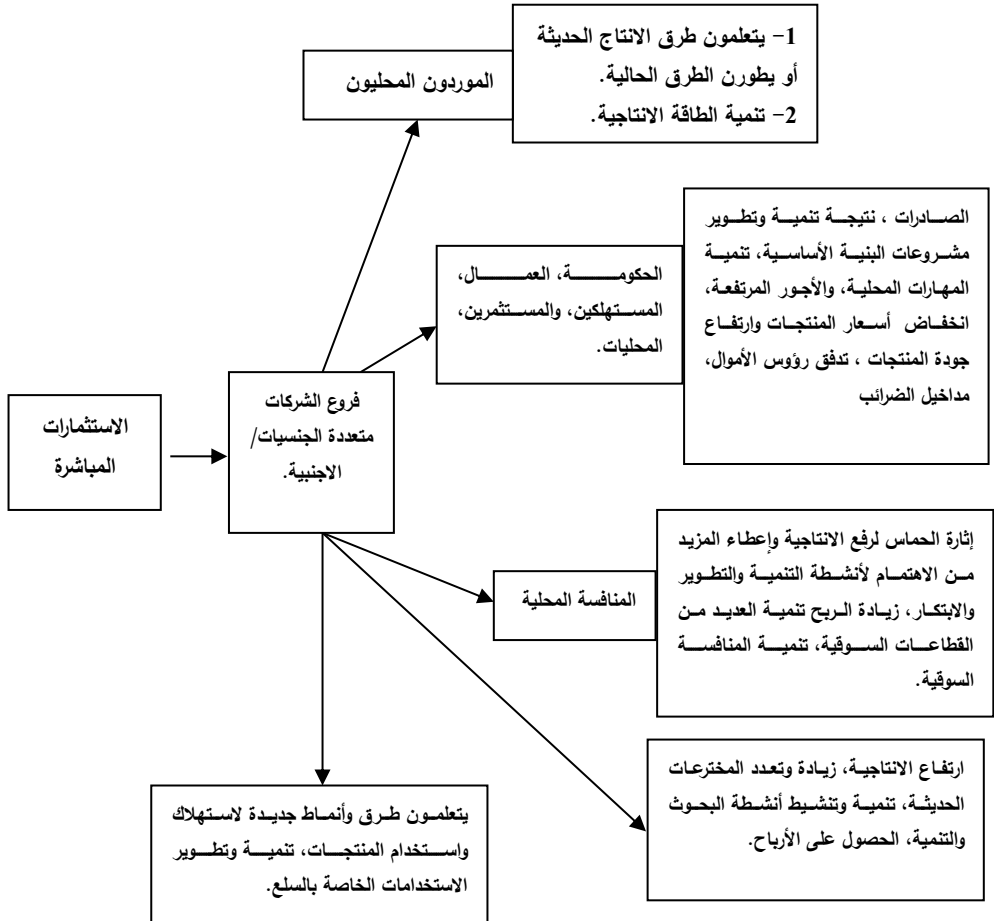
² - عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص ص 40 - 43، بتصرف.

2- يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل عن طريق قيام أفراد المجتمع / رجال الأعمال مثلاً بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو إنشاء مشروعات جديدة تقوم بتقديم خدمات مساعدة أو جلب وتوريد المواد الخام أو توزيع منتجات المشروعات الأجنبية....الخ.

3- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً وفعالاً لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة والمطورة إلى الدول المضيفة، وبالرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات المباشرة يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات التكنولوجية من خلالها، مثل العقود الإدارية، والتراخيص، وكذلك البحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن الاستثمارات المباشرة تمثل أكثر الطرق جدوى، وبصفة خاصة بالنسبة لبعض أنواع الصناعات مثل الاستخراجية، وكذلك عند مستوى تقدم اقتصادي معين، فالحد الأدنى من مستوى التقدم الصناعي في دولة ما يستلزم توافر أيدي عاملة مدربة، وأخصائيون وفنيون ومهندسون في مجالات شتى حتى تتمكن هذه الدولة من استغلال التكنولوجيا التي شراؤها، يضاف أي ما سبق أن الدولة الغنية لا تستطيع أن تحافظ على مركزها التنافسي في الأسواق الأجنبية (التصدير) إلا إذا أنتجت وصدرت منتجات جديدة أو مطورة أو على مستوى عالي نسبياً من التقدم التقني بحيث لا يقل عن نظيرة في الأسواق الأجنبية.

4- تساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة مساعدة بناءة ليس فقط في خلق فرص جديدة للعمل بل أيضاً في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول النامية، هذا مع الأخذ في الاعتبار أن مدى المساهمة يتوقف على تضعه الدول النامية المضيفة من ضوابط وإجراءات تساعد في تحقيق هذه المنافع.

5- تساعد الاستثمارات الأجنبية في فتح أسواق جديدة للتصدير، خاصة عندما تكون الشركات متعددة الجنسيات التي تستثمر وتمارس أنشطة إنتاجية في دولة ما تتحكم في أسواق بعض السلع.



الشكل: تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية
المصدر: عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص39.

III - القرار الموقعية لشركات متعددة الجنسيات (Location Decision):

هناك عدد من مؤشرات الخاصة بقياس العوامل الموقعية، والتي على أساسها يمكن أن تختار شركات متعددة الجنسيات، الموقع الجديد لنشاطاتها في الخارج، من بين هذه المؤشرات، مؤشر إ. تي. كيرني لموقع الجذاب في الخارج (Attractiveness Index A.T. Kearney's Offshore Location)¹، وهو مؤشر سنوي وأداة لمساعدة الشركات على فهم والمقارنة بين عوامل موقعية التي تجعل من بلدان جذابة ومحتملة، ومن أهم العوامل الموقعية المعتمدة هي الهياكل تمويلي، وتوافر مهارات والعمالة، وبيئة الأعمال، كما أن المؤشر يسلط الضوء على التعقيدات التي ينطوي عليها قرار نقل العمليات إلى الخارج (Offshore) أو الاستثمار المباشر.

والواقع أن العوامل الرئيسية التي تساهم في جاذبية الهند والصين على سبيل المثال - وبدرجة أقل روسيا، والبرازيل والفلبين - هو مجرد اتساع وعمق مهارات اليد العاملة، وفي الطرف الآخر من المؤشر نجد سنغافورة، ونيوزيلندا، وكندا وإيرلندا تتباهى بالبنى التحتية الممتاز ونظم التعليم، ودرجات عالية من التكامل العالمي وملائمة للأعمال التجارية، مخاطر بيئة الأعمال المنخفضة، ولا تزال هذه البلدان تجذب الاستثمار على الرغم من التكاليف العالية نسبياً². و لقد احتلت الهند بجدارة المرتبة الأولى من حيث أكثر المواقع استقطاباً لمؤسسات العاملة خارج بلد الأم (Offshore)، وخصوصاً في

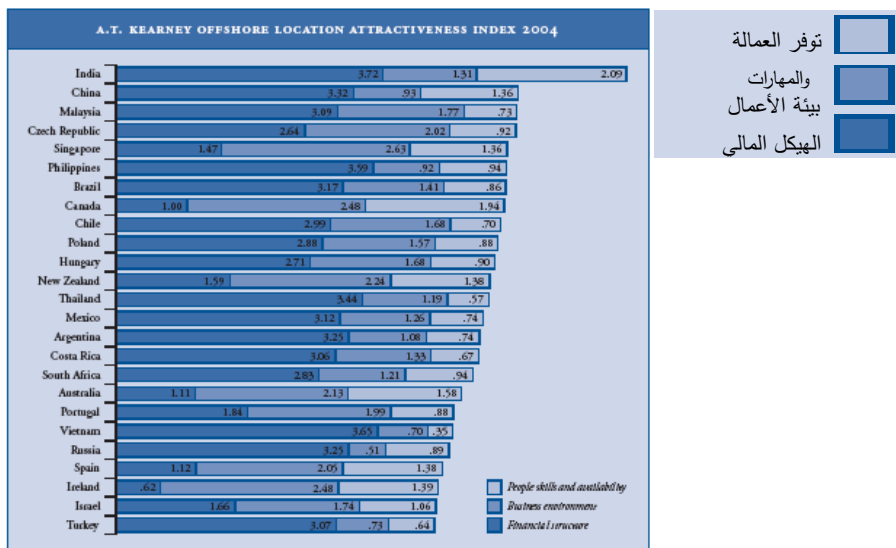
¹ - أنشئ هذا المعهد الأمريكي في سنة 1990 كهيئة مستقلة لقيام ببحوث الاقتصاد الخاصة داخل فريق مؤسسة إ. تي. كارني،

ويهدف المعهد أساساً إلى إجراء البحوث وتطوير وجهات النظر حول القضايا الاقتصادية الحرجة، والتي تواجه قطاع الأعمال والحكومات في جميع أنحاء العالم، بالإضافة إنه يجري التحقيقات هدفها تحسين أداء الشركات وقدراتها التنافسية، كما يسعى كذلك لإنشاء قاعدة وطنية سليمة تساعد في صنع السياسة العامة الدولية، وتعد Diana Farrell مديرة الحالية، لإطلاع على تفاصيل أكثر أنظر:

www.mckinsey.com/mgi

² - A.T. Kearney's 2004 Offshore Location Attractiveness Index, (2004). " **Making OFFSHORE**", Decisions, A.T. Kearney, Inc. Marketing & Communications, Chicago, Illinois, U.S.A. Retrieved from: www.atkearney.com/shared_res/pdf/Making_Offshore_S.pdf, P02

صناعات IT، وصناعات BPO، نتيجة لتوفر العمالة والمهارات، بيئة الأعمال المستقرة، وقوة الهيكل المالي، الشكل (2) يبين ذلك:



المصدر:

A.T. Kearney's 2004 Offshore Location Attractiveness Index, (2004). " **Making OFFSHORE**", Decisions, A.T. Kearney, Inc. Marketing &

IV - أمثلة من العالم عن دور العوامل الموقعية في استقطاب الصناعات:

تعد ارتفاع تكاليف اليد العاملة في الدول المتقدمة أحد أبرز مشاكل الشركات متعددة الجنسيات، نتيجة العبء الذي تشكله التكاليف العاملة من أجور عالية، وتأمينات صحية واجتماعية، مما جعل العديد من صناعات تبحث مواقع جديدة في العالم وخصوصا الدول النامية، كصناعات تكنولوجيا المعلومات، وهناك مصطلحات جديدة تتعلق بقيام الشركات العالمية بنشاطات خارج الدولة الأم، كالاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing)، أو نقل العمليات للخارج (Offshore).

كما أن هناك مجموعة من القضايا التي يجب على متخذ القرار التوازن في صنع القرارات الموقع في الخارج (Offshore). على سبيل المثال الكثير من الشركات تنتظر في التكاليف، ونوعية الموارد البشرية، فضلا عن المخاطر الجيوسياسية، بالنسبة لبعض الشركات الأخرى التحكم في اللغة الإنكليزية - الأمريكية اللهجة - مثلا أو غيرها من اللغات واللهجات، لتمكن من القيام بالمهام الاستعانة بمصادر خارجية (Outsourcing) كصناعات مراكز الاتصال (Call Centers) ¹.

وبالنسبة لشركات أخرى تبحث عن دول تدعم التعليم التكنولوجي، وحماية الملكية الفكرية، وغيرها، ويعد نقل العمليات إلى مواقع في الخارج وسيلة لتقليل المخاطر، والاستفادة من أكبر قدر ممكن من المواهب العالمية (Global Talent) ².

و حسب مؤشر إ. تي. كيرني لموقع الجذاب في الخارج (A.T. Kearney's Offshore Location Attractiveness Index) الذي يضم 25 الدول التي تتمتع بمزايا موقعية تهيئها أن تكون قبلة للشركات العالمية، من تلك الدول الهند، الصين، المكسيك، أيرلندا، فيتنام، إسرائيل، جنوب أفريقيا.... وغيرها.

كما أن هناك مؤشر آخر وهو مؤشر إ. تي. كيرني لموقع الخدمات العالمية (A.T. Kearney Global Services Location Index) كصناعة الاستعانة بمصادر خارجية للقيام بالأعمال الإدارية Outsourcing Business Process (BPO) ومن أمثلة الشهيرة على هذه الصناعة، مراكز الاتصالات، مكاتب التدقيق والمراجعة ومكاتب المحاسبة، ومعالجة البيانات... وغيرها.

¹ - Ibid, P02

² - Ibid , P02.

و يضم مؤشر 50 دولة منها دول شرق أوسطية وإفريقيا ك: مصر (13)، الأردن (14)، الإمارات العربية المتحدة (20)، تونس (27)، غانا (27)، جنوب إفريقيا (31)، المغرب (36)، إسرائيل (38)، ويضم المؤشر دول متقدمة ك: الولايات المتحدة (21)، ألمانيا (40)، المملكة المتحدة (42)، فرنسا (48) ¹.

- **الهند:** تعد الهند أكبر موقع مصدر للوظائف في العالم ليس النقل الفيزيائي للعمالة، بل نقل الأعمال إلى موقع العمالة، ولقد نشأت المهن الهندية كالطب والقانون والمحاسبة والهندسة، زاد الطلب عليها في الدول المتقدمة، كما أن تحوي على تجمع كبير لمتحدثين باللغة الإنكليزية لغة الاقتصاد العالمية، ما إن تمت الإشارة إلى نقل العمليات إلى الخارج (Offshore) بهدف تقليص كلفة الإنتاج حتى يتسارع إلى ذهن صورة الهند، لأن الهند مهمة جدا في هذا المجال، إذ تعمل الشركات والمستثمرون على اختيار مناطق مثل بنغالور ونيودلهي وحيدر أباد بسبب جاذبيتها الإقليمية والتجارية بالإضافة إلى الجهود التي تبذلها الحكومات الهندية لجذب الاستثمار الاجنبي ².

- **الصين:** وهي غنية عن التعريف، ودورها في الاقتصاد العالمي

لا يمكن تجاهله، وحسب دراسة لـ (Zhao Hongxin, Zhu Gangti 2000)، إن المستثمرين الأجانب من مختلف بلدان المنشأ يمتلكون دوافع مختلفة وتفضيلات موقعية (location preferences) في الصين، لاختيار أي موقع أفضل للأعمالهم حيث نجد ³:

¹ - The 2007 A.T. Kearney Global Services Location Index, (2007). " **Offshoring for Long Term Advantage** ", Decisions, A.T. Kearney, Inc. Marketing & Communications, Chicago, Illinois, U.S.A. Retrieved from: www.atkearney.com/shared_res/pdf/Making_Offshore_S.pdf, P02

² - كينيثي أوهمي، مرجع سبق ذكره، ص34 وص 188 بتصرف.

³ - [Zhao, Hongxin, Zhu, Gangti, "Location factors and country-of-origin differences: An empirical analysis of FDI in China", Multinational Business Review, Spring 2000](http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3674/is_200004/ai_n8891022) , Retrieved from: http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3674/is_200004/ai_n8891022

- 1) مستثمري هونغ كونغ / تايوان / ماكاو يسعون بنشاط إلى تلك المواقع التي فيها طلب السوق القوي، والتي تنطوي على إمكانيات تصديرية كبيرة، ونسبة الربح عالية؛ على الرغم من أن تكلفة العمل ليست مصدر قلق كبير.
 - 2) الاستثمار الياباني في الصين يحمل سمة البحث عن الموارد، واستثمارهم تركز بشدة على المناطق التي يكون فيها تكاليف الإجراءات منخفضة، ووفرة رأس المال البشري، ومستوى تكنولوجية مرتفعة، إمكانيات تصديرية.
 - 3) الاستثمار الأجنبي المباشر من سنغافورة وغيرها من بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا يعرض خليط من أنماط من مجموعات هونغ كونغ واليابان، إلا أنها أكثر حساسية لطلب السوق المحلية.
 - 4) المستثمرين الأميركيين والأوروبيين بصفة عامة يفضلون ان تكون لهم مشاريع موجودة في المناطق تتمتع بارتفاع إنتاجيه العمل وتحسن أساسيات الاقتصادية الشاملة.
- إن معظم المستثمرين باستثناء مستثمري هونغ كونغ، يفضلون توجه للاستثمار إلى المدن الكبيرة التي لها تعداد سكاني كبير.
- الجزائر: لقد سعت الجزائر منذ إطلاقها في الإصلاحات الاقتصادية، إلى سن مجموع من عدداً القوانين الخاص بالاستثمار وضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن دون نتائج كبير (باستثناء قطاع المحروقات)، وحسب مؤشر إ.تي. كيرني لموقع الخدمات العالمية تمتع دول شمال إفريقيا بمزايا موقعية لصناعة IT و BPO الأوروبية، خصوصاً مع وجود عدد معتبر من متحدثين باللغة الفرنسية¹، كما أنه يوجد عدد من خريجين الجامعيين في المجالات التقنية يمكن استخدامهم كعامل موقعية، لاستقطاب شركات تكنولوجية المعلومات والشركات الهندسية، والكم الهائل من الخريجين

¹ - The 2007 A.T. Kearney Global Services Location Index, Op,cit, P13

كليات الحقوق والاقتصاد، في استقطاب شركات المحاسبة والتدقيق، ومكاتب المحاماة العالمية،... وغيرها، كما أن للجزائر يمكن أن تستغل الاتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي في إنشاء عوامل موقعية خاصة تستقطب بها الشركات الأوروبية بدرجة رئيسية.

الخاتمة:

في عصر العولمة وتحرير التجارة، لا يخفى على أحد الدور الذي ستلعب الاستثمارات الأجنبية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وخصوصا في ظل فشل العديد برامج التنمية المحلية الساعية لبناء مؤسسات محلية في العديد من دول العالم الثالث، والجزائر ليست استثناء من ذلك، على رغم من أن الإيرادات النفطية متزايدة، لا يمكن أن يعد النفط مورد مستدام، هذا يعني ضرورة وضع استراتيجية محكمة من شأنها، بناء عوامل موقعية جذابة تؤمن متطلبات الشركات العالمية والوطنية على حد سواء، تساهم في استقطاب وتوطين الشركات العالمية وازدهار الشركات المحلية، مما يؤدي إلى توفير فرص العمل وإيرادات مستدامة لخزينة العمومية.

المراجع:

-، " نظرية الموقع الزراعي "، شبكة التخطيط العمراني، على المسار:
www.araburban.net/files/nazareyet-elmawke3-elzera3y.doc
- ادجار هوفر، " النظرية المكانية، في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي "، ترجمة عزت عيسى غوراني، منشورات، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، 1974.
- الإعلان العربي عن التنمية المستدامة 2001، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، على المسار:
<http://www.escwa.un.org/arabic/information/meetings/events/wssd/arab.html>
- تقرير الاستثمار في العالم، أوكتاد (UNCTAD)، جنيف، سويسرا، 1999.

- عبد العزيز فهمي هيك، " موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية"، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1986.
- سعدي السعدي، " التخطيط الاقليمي (نظرية، توجه، تطبيق)"، بيت الحكمة جامعة بغداد، مطابع التعليم العالي، الموصل، العراق، 1989.
- عبد السلام أبو قحف، " إدارة الأعمال الدولية"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- عبد السلام أبو قحف، "إدارة الأعمال الدولية"، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- عبد السلام أبو قحف، " نظريات التدويل و جدى الاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2001.
- عمر صقر، "العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- سير بارثا داسجوبتا (Partha.Dasgupta)، " ثروات الأمم المفقودة"، 2005، على <http://www.project-syndicate.org/commentary/dasgupta1/Arabic>
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا)، الاستعراض السنوي للتطورات في مجال العولمة والتكامل الاقليمي، نيويورك، 2005.
- كينيشي أوهمي، "الاقتصاد العالمي- المرحلة التالية"، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2006.
- مدحت القريشي، "الاقتصاد الصناعي"، دار وائل للنشر، ط2، عمان الاردن، 2000.
- مصطفى كامل السعيد إبراهيم، " الشركات متعددة الجنسية والوطن العربي "، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1978.
- منظمة أوكتاد، على المسار: <http://www.unctad.org/Templates/Webflyer.asp?docID=5700&intItemID=1634&lang=1>
- Annie Zaven TORTIAN, " INTERNATIONAL INVESTMENT AGREEMENTS AND THEIR IMPACT ON FOREIGN DIRECT INVESTMENT: EVIDENCE FROM FOUR EMERGING CENTRAL EUROPEAN COUNTRIES ", Submitted in partial fulfillment of the requirements of the degree of DOCTOR IN

ECONOMIC, U.F.R. DE SCIENCES ECONOMIQUES,
UNIVERSITE PARIS I – PANTHEON – SORBONNE, 2007.

-A.T. Kearney's 2004 Offshore Location Attractiveness Index, (2004). " Making OFFSHORE", Decisions, A.T. Kearney, Inc. Marketing & Communications, Chicago, Illinois, U.S.A. Retrieved from: www.atkearney.com/shared_res/pdf/Making_Offshore_S.pdf.

- Bernard Bellon,et Ridha Gouir, " Investissements Directs Etrangers Développement Industriel Méditerranéen" , France, Ed ECONOMICA, 1998

- David Fearon, "**Alfred Weber: Theory of the Location of Industries, 1909** ", Center for Spatially Integrated Social Science, University of California, Santa Barbara, Retrieved from, (08/02/2008): <http://www.csiss.org/classics/content/51>

- Eclectic Paradigm, Retrieved Form: <http://www.investopedia.com/terms/e/eclecticparadigm.asp>

- The 2007 A.T. Kearney Global Services Location Index, (2007). " Offshoring for Long Term Advantage ", Decisions, A.T. Kearney, Inc. Marketing & Communications, Chicago, Illinois, U.S.A. Retrieved from: www.atkearney.com/shared_res/pdf/Making_Offshore_S.pdf.

- Rymand Bernard, " **Economie Financière Internationale**" , Edition PUF, Paris, France, 1971.

- [Zhao, Hongxin](#), [Zhu, Gangti](#), "Location factors and country-of-origin differences: An empirical analysis of FDI in China", [Multinational Business Review](#), [Spring 2000](#) , Retrieved from: http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3674/is_200004/ai_n8891022

- Yadong Luo, "Entry and Cooperative Strategies in International Business Expansion", Greenwood Publishing Group, USA ,1999.

